

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
قسم الاقتصاد
١٤٤٢ هـ

التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية

اعداد الطالبة / افنان مهدي المحمدي

إشراف الدكتور / الصبحي داود القابسي

قسم الاقتصاد



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
قسم الاقتصاد
١٤٤٢ هـ

المستخلص

تهدف هذه الدراسة تقدي دالة الاستهلاك الخاصة في المملكة العربية السعودية و استعراض نظريات الاستهلاك كما وردت في أدبيات الاقتصاد الكلي لمعرفة أهم محددات الاستهلاك الخاص في المملكة ، و تتركز مشكلة البحث في أثار التمويل الاستهلاكي على المستهلكين و الأثار الاقتصادية ، وجود علاقه طرديه بين الاستملاك و (الدخل المتاح ، الاستملاك في الفترة السابقة، التضخم) ان المتغير المستقل الدخل هو الأكثر تفسيرا لنموذج الاستملاك الخاص من المتغيرات المستقلة الأخرى المضمنة في النموذج ان المتغيرات المستقلة المضمنة في النموذج هي الأكثر تفسيرا لنموذج الاستملاك الخاص من المتغيرات الأخرى غير المضمنة في النموذج . و استخدمه الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي .



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
قسم الاقتصاد

١٤٤٢ هـ

فهرس المحتويات



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
قسم الاقتصاد
١٤٤٢ هـ



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
قسم الاقتصاد
١٤٤٢ هـ

الفصل الأول : مقدمة عامة

المقدمة

عرف المجتمع السعودي منذ القدم عمليات التمويل الاستهلاكي ، عن طريق إقراض الأفراد لبعضهم البعض و فقاً للثقه و علاقات القربى و الصداقة و الجيرة ، و على أساس التعاون بالبر و التقوى و فعل الخيرات ، و كان شائعاً القرض الحسن و القروض بضمان الرهن الذي يقدمه المقترض للمقرض .

و يعتبر التمويل الاستهلاكي من المتغيرات الأساسية ، إذا يعتبر جزءاً من الطلب على الأموال المخصصة للإقراض ، و الذي يؤثر على سعر الفائدة و حجم الاستثمار ، و على حجم الاستهلاك الخاص ، و بالتالي على الطلب الكلي و على الدخل التوازني في الاقتصاد . و مع تطوير المجتمع نشأت المؤسسات التمويلية المتخصصة كالبنوك و صناديق الإقراض المتخصصة ، العقارية ، الصناعية ، و الزراعية ، و الاجتماعية و شركات التقسيط .

و في الآونة الأخيرة تزايدت القروض الاستهلاكية في المملكة العربية السعودية ، مما أدى الى تزايد حجم دين قطاع المستهلكين في المملكة العربية السعودية .

و يرى بعض المحللين أن تزايد الدين يؤثر على الوضع المالي للمستهلكين ، مما يؤثر في النهاية على الإنفاق الاستهلاكي ، حيث أن تزايد المديونية قد يؤثر على قدرة المدينين الاستهلاكية في المستقبل ، خاصة اذا كانت خسائر القروض أكبر من المتوقع ، مما يترك آثار سلبية على الإنفاق الاستهلاكي . وهناك من يرى أن تزايد



الائتمان الاستهلاكي له آثار إيجابية على الاقتصاد ، و تظهر بعض الدراسات الحديثة أن لنمو الائتمان الاستهلاكي علاقة طردية بالاستهلاك المستقبلي .

و نركز في هذا البحث على التمويل الاستهلاكي بغرض الاستهلاك باعتباره أحد الظواهر الجديدة في الاقتصاد السعودي ، و له أثار اقتصادية على المستويين الجزئي و الكلي وسيستخدم أسلوب التحليل للإحصائيات المتعلقة بالتمويل، لتحديد مقدار تزايده مع مقارنته ببعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسة مثل الناتج المحلي والاستهلاك الخاص كأحد مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تقدير دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي في المملكة ، من خلال دراسة العلاقة بين الطلب على القروض التي حصل عليها المستهلكين والعوامل المؤثرة فيها، وذلك باستخدام البيانات المقطعية التي تم تجميعها ، و أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة عكسية بين عبء خدمة دين الاستهلاك قد يجعل الاستهلاك الخاص حساسا جدا لانخفاض الدخل



أهداف البحث :

من الأهداف الأساسية في التمويل الاستهلاكي هي :

١ـ التعرف على التمويل الاستهلاكي في المملكة والآثار الاقتصادية .
٢ـ التعرف على آثار الإنفاق الاستهلاكي على المستهلكين .

منهجية الدراسة :

تعتمد منهجية الدراسة على تمكين أدوات التنمية الاجتماعية و تعزيز الاستقلال المالي للأفراد و الأسر نحو مجتمع حيوي و منتج ، و تقديم خدمات مالية و غير مالية و برامج ادخارية و فعالة مدعومة بكوادر بشرية مؤهلة للمساهمة في التنمية الاجتماعية ، و بناء الشراكات ، و نشر الوعي المالي و تعزيز ثقافة العمل الحر .



نطاق البحث :

تشمل الدراسة تشمل الدراسة على مستوى المملكة العربية السعودية ، وذلك لعدة أسباب أهمها نمطية المملكة العربية السعودية ، و هذا فضلا عن أن تكاليف إجراء البحث الميداني على مستوى المملكة كبيرة مما يحدد نطاق الدراسة.

ولن تشتمل الدراسة على تمويل المساكن والعقارات باعتبارها خارج نطاق مفهوم التمويل الاستهلاكي، والذي ينصب أساس على القروض التي حصل عليها المستهلكون بغرض إنفاقها على الاستهلاك، ويشمل ذلك شراء السلع المعمرة و السيارات و الصحة و السياحة .

الدراسات السابقة:

١ - دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في تمويل القروض الاستهلاكية ، جامعة أحمد دراية – ادرار ٢٠١٨ .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور القروض الاستهلاكية وأثرها الإيجابي في دعم الاقتصاد الوطني ، بالإضافة إلى تحريك عجلة التنمية وتلبية احتياجات ورغبات الأفراد تظهر نتائج هذه الدراسة أن الوكالة المصرفية الجزائرية تيممون تواجه نقصا في الطلب على العمال للاقتراض ، وخاصة هذا النوع من القروض ، والذي يرجع إلى ارتفاع معدل الفائدة وقلة الخبرة في مجال الإقراض وغياب لثقافة الأسر الجزائرية في كيفية الاستفادة من القروض الاستهلاكية ، من خلال إجراء الدراسة الميدانية لهذه الوكالة ، يتمتع البنك بسمعة خاصة لمعنى إيجابي للمعاملات مع العملاء .



٢- دراسة ميدانية بنك البركة وكالة "عين مليلة القروض الاستهلاكية من منظور البنك في السودان ، جامعة أم البواقي قسم العلوم الاقتصادية .

ان الهدف الاساسي من انشاء المصارف الاسلامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تعمل وفق مبادئ اسلامية اساسها المشاركة في الارباح والخسائر، حيث تقدم صيغا متنوعة

لكنها اتجهت اكثر نحو صيغ أخري كالمرابحة والمساومة ، لأنها أثرت على عدم المخاطرة وكتفت بدور الوساطة في التمويل ، ويعتبر القرض أو التمويل الاستهلاكي الذي تقدمه البنوك الاسلامية مصدرا هاما من مصادر التمويل كذلك الصورة المناسبة لطبيعة عملها في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وأثبتت أهميته كأداة منافسة للاستعمال الكبير الذي عرفه كدليل على فعاليته ونجاحته، لما تلبيه من احتياجات العميل(الافراد، والشركات). وتوصلت هذه الدراسة إلى أن القرض أو التمويل الاستهلاكي له مميزات وخصائص تجعله متميزا عن باقي وسائل ومصادر طرق التمويل الأخرى، وان

النجاح الذي حققته هذه التقنية في وكالة بنك البركة لا خير برهان على ذلك.

٣- دراسة كفاءة نظام مركزية المخاطر في إدارة القروض الاستهلاكية ، دكتورة سارة عثماني ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي ، ٢٠١٦ .

يعيش القطاع المصرفي اليوم جملة من التغيرات المتسارعة والمتلاحقة بسبب ما شهده من تطورات على الساحة الاقتصادية وتزايد الحاجات التمويلية مع تطوير أساليب تمويل تتماشى مع تلك الحاجات والتي من أبرزها القروض الاستهلاكية فقد



أصبحت الأداة التي يتم استخدامها لتلبية الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع، ومع تزايد الطلب عليها أصبحت البنوك المانحة لها عرضة للمخاطر التي تهدد تقدمه وتعكس قدرتها على التعامل مع الظروف المستقبلية، لذا بدأت البنوك تولي اهتماما كبيرا لموضوع الرقابة المصرفية ومن أهم صورها لجنة بازل للرقابة المصرفية

على الصعيد الدولي ومركزية المخاطر على مستوى البنك المركزي، لذا جاء هذه الدراسة من أجل التعرف على مدى قدرة نظام مركزية المخاطر بصفته جهازا رقابيا على تسيير وإدارة القروض الاستهلاكية حيث تم اعتماد بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالتي أم البواقي وعين فكرون كحالة للدراسة، كما تمت الاستعانة بكل من الاستبيان، المقابلة لتحليلها عن طريق مجموعة من الأساليب الاحصائية مثل المتوسط الحسابي، وقد تم التوصل في نهاية الدراسة أن نظام مركزية المخاطر ينظم تسيير القروض والملاحظة من أجل جمع البيانات اللازمة ثم استخدام برنامج الاستهلاكية بدرجة متوسطة أي أنه لم يصل إلى المستوى الذي يستطيع من خلاله التحكم في جميع التفاصيل المتعلقة بها .

٤ - دراسة تحليل و قياس الائتمانية لدى متخذي القرارات الاستثمارية (دراسة تطبيقية علي المصارف السودانية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) دكتوراه ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، وتتمثل مشكلة الدراسة في الآتي :

تناولت الدراسة مشكلة عدم مقدرة العملاء على سداد مديونياتهم تجاه المصرف الأمر الذى تناولت الدراسة مشكلة عدم مقدرة العملاء على سداد مديونياتهم تجاه المصرف الأمر الذى ادى الى ارتفاع الديون المتعثرة التي ساعدت في تعطيل استثمار موارد المصارف مما ادى الى ضعف المقدرة الائتمانية، وان عدم جمع المعلومات الكافية



عن العميل ودراسة قوائمه المالية ساهم في زيادة تعثر الديون . كما تهدف الدراسة الى الاتي التعرف على طبيعة العمل المصرفي في اطاره الائتماني والاستثماري قياس المقدرة الائتمانية للمصارف على اثر التغيرات الاقتصادية الحديثة. التأكد من الادارة السليمة للاستثمار في المصارف السودانية وضمان الحصول على العوائد المالية المترتبة على الاستثمار

الفصل الثاني : ما أهمية التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية

يعرف الاستهلاك ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي ز الذي يتم انفاقه من قبل المجتمع على السلع و الخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة فهناك حلالات تؤثر تأثيرا إيجابيا وسلبيا على الإنفاق الاستهلاكي .

و التمويل الاستهلاكي هو ائتمان نقدي يقدم فيه أحد طرفي المعاملة نقودا للطرف الآخر الذي يلتزم بردها في وقت لاحق متفق عليه .

و يحكم هذا العملية عقد القرض في حالة القروض المصرفية و في حالة القروض الحسنه، كما يحكمها عقد البيع في حالة التمويل الإسلامي ، فتكون السلع هي المال الحاضر ، و الثمن هو المال المؤجل في عقد البيع بالتقسيط أو المرابحة للآمر بالشراء ، و تكون الخدمة هي المال الحاضر ، و الثمن هو المال المؤجل في عقد الإجارة ، و يكون الثمن هو المال الحاضر ، و السلعة هي المال هي المال المؤجل في بيع السلم . والاستهلاك قرار يتخذه المستهلك لإشباع حاجاته من السلع و الخدمات في حالة عدم توفر أو كفاية موارده الذاتية ، أو الرغبة في التوسع في



الاستهلاك لرفع مستوى معيشته ، أو مواجهة الطوارئ أو الحوادث ، أو لانخفاض تكاليف التمويل ، أو بسبب سهولة الحصول على تلك السلع ، أو الخدمات بأسلوب الائتمان كما في حالة استخدام بطاقات الائتمان .

يعتبر الاستهلاك الإجمالي أحد المحددات الأساسية في تكوين الدخل القومي ويمثل النسبة الكبرى من حجم الأنفاق الكلي في كثير من دول العالم . إضافة الى أن الاستهلاك يلعب دوراً هاماً في الاقتصاد ونموه . كما انه من أهم مكونات الطلب الكلي الأمر الذي أكسبه أهمية خاصة ومميزة تجعل منه مجالاً حيويا تتعدد فيه البحوث للوصول الى حقائق علمية تخدم صانع القرار لتحقيق رؤيا وتخطيط مستقبلي للسياسات الاقتصادية في دول العالم بشكل عام والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، وهذه الدراسة تهدف الى تقدير نموذج الاستهلاك العائلي في المملكة من الفترة ١٩٦٣م الى عام ١٩٩٥م من خلال حصر وتحديد المتغيرات المؤثرة في الأنفاق العائلي وفق النظرية الاقتصادية وتوقعات الدارس إضافة الى الدراسات الأدبية السابقة. من أجل تحقيق هذا الهدف تم صياغة قياسي يشرح العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي والمحددات المؤثرة فيه يتم من خلاله قياس واختبار وتحليل نتائج النموذج المقترح. وقد تم اجراء التقدير للنموذج بطريقة التكيف الجزئي وبناء نموذج ديناميكي قصير الأجل (التكامل المشترك) يأخذ بعين الاعتبار تصحيح الأخطاء في المسار الزمني نحو التوازن طويل الأجل . ولتجنب الوقوع في نتائج غير دقيقة تم اختبار استقرار المتغيرات الداخلة في نموذج العائلي في المملكة العربية السعودية باستخدام اختبار (دكي فيلر) المعدل. كما تم اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج من خلال تقدير معادلة العلاقة التوازنية طويل الأجل وإجراء



اختبار سلسلة الخطاء العشوائي باستخدام اختبار (دكي – فيلر) ثم تم بناء نموذج ديناميكي قصير الأجل مبني على تصحيح الأخطاء (ECM). وقد تم تقدير تلك النماذج في الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من واقع بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة الخاضعة للدراسة حيث قام الدارس بحصر عدد من المتغيرات لإجراء القياس عليها من أهمها المتغيرات التالية: الدخل القومي ، التضخم ، الثروة ، حجم الواردات ، الاستهلاك في السنوات السابقة ومتغير صوري يعبر عن أزمة الخليج. وقد خرجت الدراسة بحصر اكثر لتلك السنوات المؤثرة من اهمها الدخل القومي ، التضخم ، الثروة والاستهلاك في السنوات السابقة حيث حذف بقية المتغيرات لعدم ثبوت معنويتها الإحصائية. وقد توصلت الدراسة الى أن هذه المتغيرات المستقلة والمحددة في تلك الدراسة أعلاه تفسر سلوك الاستهلاك في المملكة العربية السعودية حيث وجد أن الدخل القومي والثروة ذوا تأثير إيجابي وقوي على الإنفاق الاستهلاكي العائلي في المملكة العربية السعودية. كما وجد أن للتضخم تأثير عكسي وقوي على الإنفاق الاستهلاكي العائلي بينما لم تثبت الدراسة أن لازمة الخليج تأثير على الإنفاق الاستهلاكي العائلي أرجعت الدراسة اسبابها الى فعالية السياسة الاقتصادية السعودية أثناء الأزمة بالإضافة الى قصر زمنها.



طبيعة التمويل الاستهلاكي في المملكة :

توجد في المجتمع السعودي ، مثل بقية المجتمعات ، وحدات ذات فائض ، و هي التي يزيد دخلها عن استهلاكها و تكون لديها مدخرات موجبة ، ووحدات ذات عجز و هي التي يزيد إنفاقها على دخلها فتحصل على تمويل استهلاكي إذا كان إنفاقها على الاستهلاك ، أو على تمويل استثماري

إذا كان إنفاقها على استثمار . و ما يتصف به المجتمع السعودي هو تأثير القيم الإسلامية على سلوكه الاقتصادي و خاصة في المعاملات المصرفية . و يتم التمويل الاستهلاكي في المملكة عن طريق عدة قنوات و هي التمويل الحكومي المتخصص و يمثله بنك التسليف السعودي ، و التمويل عن طريق المؤسسات التمويلية المتخصصة مثل البنوك و المؤسسات المالية ، و شركات التقسيط التي تقدم الائتمان الاستهلاكي في صورة قروض أو بطاقات ائتمان ، و التمويل من قبل قطاع الأعمال حيث تقوم بعض الشركات والمؤسسات التجارية و الصناعية و الخدمية الكبرى بتقديم قروض لموظفيها .

و يعتر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية ، إذ أنها تؤدي زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد مما يؤدي الى زيادة الناتج القومي و إلى

زيادة العمالة ، في حالة عدم وجود تشغيل كامل للموارد . إضافة إلى ذلك فإن إرادات تمويل المستهلكين تعتبر من اهم إيرادات المؤسسات المالية و ذلك الى للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الآمنة مثل الإقراض بين البنوك و فوائد تمويل المستهلكين ذي المخاطر المرتفعة .



و من قنوات التمويل الاستهلاكي في المملكة التمويل الحكومي و قد يتأثر مقدار التمويل الحكومي بالدرجة الأولى بميزانية الدولة، فقد شهدت فترة السبعينيات طفرة التزايد في مخصصات هذه الصناديق، بينما تناقصت الأموال التي تقدمها للمستهلكين في الثمانينات ، وقد يعود ذلك إلى العجز في الميزانية الحكومية .

و من قنوات التمويل في المملكة بنك التسليف ، قامت الدولة في عام ١٣٩١ هـ بإنشاء بنك التسليف السعودي بهدف تقديم قروض بدون فائدة للمواطنين ذوي الدخل المحدود ، و يقوم البنك بتقديم القروض لأغراض معينة مثل زواج ، ترميم، و قروض الأسرة ، و القروض المهنية .



الفصل الثالث :

التمويل الاستهلاكي في المملكة و العوامل المؤثر علية

لتحليل العوامل المؤثرة على التمويل الاستهلاكي الطلب على القروض المقيدة و غير مقيدة و قد أثبت الدراسة أن حجم الأسرة ، و مستوى التعليم ، و الدخل الثابت ، و الدخل المؤقت تؤثر على الطلب على القروض الاستهلاكية . و أهم العوامل المؤثر على التمويل الاستهلاكي هي الفئة العمرية المحصورة بين سن (٣١- ٤٣) و التي تمثل الزوجين اللذين لديهما اطفال دون سن البلوغ ، و العاطلين عن العمل مؤقتا و ربات البيوت هم أكثر الفئات طلب للقروض الاستهلاكية و أيضا العاملين في القطاع الحكومي هم أكثر اقبلا على القروض الاستهلاكية .

وقد تراجعت القروض الاستهلاكية في المملكة منذ خمسة فصول :

تراجعت القروض الاستهلاكية الشخصية في السعودية بنهاية الربع الثاني من العام الجاري إلى نحو ٣٥٥.٨٥ مليار ريال مقارنة بنحو ٣٥٥.٩٥ مليار ريال بنهاية الربع الأول من العام ذاته، مسجلة انخفاضا ٠.٠٣% بما يعادل ٩٥مليون ريال يعد تراجع الربع الثاني للقروض الاستهلاكية هو الأول خلال خمسة فصول، حيث ارتفعت ٠.٢% نهاية الربع الثاني ٢٠١٩، و١.٥% نهاية الربع الثالث ٢٠١٩، و٣.٥% نهاية الربع الرابع ٢٠١٩، و١% نهاية الربع الأول ٢٠٢٠ بحسب صحيفة الاقتصادية وجاء تراجع القروض الاستهلاكية تزامنا مع تفشي فيروس كورونا وفترة حظر التجول في المملكة الممتدة من ٢٣ آذار (مارس) إلى ٢٠ حزيران (يونيو) من العام الجاري، بين جزئي وكلي في مناطق المملكة .



صيغ وأساليب التمويل الاستهلاكي في المملكة

يمكن تقسيم أساليب التمويل في المملكة إلى التالي:

١ - أساليب تمويل غير رسمية (عرفية) وهي أساليب تمويل المستهلكين التي يقوم بها أفراد ومؤسسات ليست لها صفة رسمية في ممارسة نشاط التمويل، وبالتالي لا تخضع لنظم وقواعد الائتمان الرسمي، التي تشرف على تنفيذه مؤسسات الرقابة الائتمانية المتخصصة.

وتقوم هذه الأساليب في المملكة على صيغة القرض الحسن، حيث يحصل المستهلك على قرض لفترة زمنية محددة بدون أية تكلفة تمويل مباشرة، إذ يرد مبلغ القرض فقط ولا فائدة عليه، وأهم أشكال القرض الحسن .

ائتمان الحساب المفتوح :

يتضمن ائتمان الحساب المفتوح، استخدام الائتمان بواسطة المستهلك لتمويل تحويلات مالية لعملية محددة وأحد المفاهيم الأساسية لهذا الائتمان، أن تتم الموافقة على منح الائتمان ومبلغه قبل بروز الحاجة إلى الإنفاق الاستهلاكي ويستطيع المستهلك اقتراض أي مبلغ طالما أنه لا يتجاوز حد الائتمان المسموح به، وطالما أن الدفعات المستحقة يتم سدادها حسب الاتفاق. وقد صمم هذا النوع من الائتمان لتمويل العمليات المالية الصغيرة، مثل شراء الملابس وشراء البنزين و احتياجات آخرى



إلا أن ظهور بطاقات الائتمان سمح للمستهلكين باستخدام هذا النوع من الائتمان في عمليات مالية كبيرة من حيث عدد المستهلكين و قيمة المشتريات ، ومما يجدر ذكره أن هذا النوع من التمويل تتميز به الدول المتقدمة ولا يتم استخدام هذا النوع من التمويل في المملكة .

الائتمان النقدي :

يتم فيه الحصول على الائتمان النقدي من خلال عقود الاقتراض، ويحصل المقترض فيها على المبلغ نقد وعادة ما يتم ذلك من قبل المؤسسات المالية المقرضة، وقد يستخدم القرض لسداد قرض آخر أو لشراء سلع، ويفرض عليه سعر فائدة يتم تحديده مسبقًا، وهذا النوع من القروض موجود بالمملكة منذ نشأة المؤسسات المالية بها .

الائتمان العرفي

يتميز الائتمان العرفي بكون الممول لا ينتمي إلى المؤسسات المالية، ويتم إجراء العملية التمويلية دون وجود إجراءات أو أوراق رسمية تحكمها، كما قد يكون القرض في الائتمان العرفي دون مقابل مادي وهنالك أربعة أنواع من الائتمان العرفي يتم التعامل بها في الدول النامية، هي الإقراض المباشر بواسطة الأفراد والمؤسسات ذات الفائض النقدي المؤقت والإقراض بواسطة الأفراد أو المؤسسات المتخصصة في الإقراض (التمويل المتحد) ، والإقراض بواسطة الأفراد من غير العاملين في قطاع الائتمان (التمويل المترابط) و التمويل الجماعي . بغض النظر عن أشكال التمويل ، يؤثر التمويل الاستهلاكي على السلوك الاستهلاكي للفرد، كما أن له آثار على الاقتصاد الكلي وعلى المؤسسات التمويلية.



التمويل المترابط :

وسمي هذا النوع من التمويل (بالمترابط) لأن العلاقات بين المقرضين والمقترضين مرتبطة بشكل متزامن بتعاملات أخرى فقد يكون المقرض صاحب العقار الذي يسكنه المقترض أو رب العمل الذي يعمل لدية أو قد يكون المورد أو البائع في سوق السلع و تعمل هذه العلاقة بين الطرفين على انخفاض تكلفة القرض و المخاطرة التي يحتويها .

التمويل الجماعي :

في ظل هذا النوع من التمويل، يقوم مجموعة من الأفراد بتجميع مدخراتهم، ومن ثم تقديم القروض بشكل أساسي للمشاركين داخل المجموعة وعادةً ما تستثمر مدخرات المجموعة في إحدى المؤسسات التي تعمل في السوق المالي، وفي جميع الحالات، فإن أعضاء المجموعة يبنون علاقة تمويلية متوازية من خلال مدخراتهم في المجموعة . ويعرف هذا الأسلوب في المملكة بالجمعيات الادخارية أو جمعيات الموظفين ، وعلى الرغم من عدم وجود أية إحصائيات حول حجم نشاطات هذه الجمعيات ، إلا أنه يعتقد أنها تأتي في الدرجة الثانية من الأهمية بعد أسلوب القرض الحسن في وسائل تمويل المستهلكين غير الرسمية في المملكة، ويستخدم كوسيلة لتجنب الاقتراض الربوي من مؤسسات التمويل التقليدية .



التمويل غير الرسمي في المملكة

على الرغم من عدم وجود بيانات رسمية عن حجم التمويل غير الرسمي في المملكة، إلا أن مسح ميداني عن طرق تمويل العجز في دراسة الإنفاق عند الأسر في المملكة قامت به مؤسسة الملك خالد الخيرية عام ٢٠٠٢ م، شارك من الأسر في المناطق الحضرية الباحث في إجرائه، وقد وجد أن على مستوى في المناطق الريفية لديها عجز بمتوسط في الحضرية على مستوى المملكة ويغطى العجز عن طريق الإقراض بنسبة ٦٥.٧ % .

هناك نوع آخر من أنواع التمويل يسمى التمويل الأصغر :

إن مفهوم التمويل الاصغر في المملكة يفترض ان يكون، هو التمويل الذى يحتاج له الفقراء نسبيا الذين يمارسون عملاً المهنة في السوق او المنزل ولا يستطيعون ان يقترضوا من البنوك واحياناً لا يجدون من يسلفهم ولا يجدون من يمد لهم يد العون في مجال التسليف من أي جهة. هؤلاء المنتجون هم إما افراد او اسر منتجه يعملون في انتاج مستلزمات الحياة المختلفة ويعتمدون على موارد اغلبها محلية طبيعية او مصنعه مع قليل من الموارد والمدخلات المستوردة ويبيعون منتجاتهم في سهولة ويسر نسبة للطلب اليومي او استجابة للطلبات الاخرى . وتجد مثل هؤلاء المنتجين او المهنيين دائماً يعانون من شح الموارد المالية لشراء مدخلات الانتاج ويلجؤون للاستدانة اما من التجار واما من الاصحاب والجيران وليست لهم المؤهلات او الضمانات التي تمكنهم من الحصول على القروض من البنوك لا سباب منها صغر حجم القرض وكذلك صعوبة ايجاد ضمان مثل الرهن او عدم الالمام بإجراءات البنوك وغالبا ما يكون مثل هؤلاء المنتجين الصغار في حالة انتاج مستمر للطلب



العالي لمنتجاتهم فهم في الغالب ينتجون للفقراء امثالهم وفى نفس الوقت يواجههم تحدى في تنفيذ الطلبات لإنتاجهم لغير الفقراء مما يضطر الطالب للدفع مقدماً ادفع ما يسمى بالعربون ومن هنا تأتى الحاجة للتمويل الاصغر لمساعدة مثل هؤلاء المنتجين الصغار سواء في الاحياء او الاسواق في الريف او المدن . وتعتمد فلسفة التمويل الاصغر الى انشاء صندوق خاص بحيث يستطيع هؤلاء المنتجين للوصول الى التسليف بطرق ميسرة تمكنهم من الاستجرار الدائم والسداد المنظم حتى يتمكنوا من الاعتماد على انفسهم في إيجاد التمويل بعيدا عن التعقيدات والبيروقراطية التي

تمارسها البنوك. فضلاً عن الضمانات التي يمكن توفيرها للصندوق من المنتجين انفسهم او من مؤسسات اخرى تربطهم بها علاقات نقابة او اتحاد او تكامل في الانشطة هنالك الكثير من الافراد الذين يزاولون المهن والذين يعملون في الاسر المنتجة. ومنهم بائعات الطعام في الاسواق والمدارس والمرافق العامة وهناك الكثير من التجار رجال ونساء والصناع الحرفيين الذين يستخدمون المواد المحلية المتاحة. يوجد هؤلاء في القطاع غير المنظم يؤدون خدمات وانتاج ضروري جدا للحياة ولا يجدون أي نوع من التمويل لتحسين جودة انتاجهم وخدماتهم مما يؤثر سلباً على الاقتصاد وعلى صحة الانسان وعلى جودة الانتاج وعلى التسويق وعلية فإن مفهوم التمويل الاصغر يستهدف مثل هؤلاء الافراد الذين يديرون العمل لوحدهم او بمساعدة عامل او عاملين اثنين على الاكثر. او الافراد العاملون في الاسر المنتجة



والذين يستعينون بأفراد الاسرة في العمالة. وهؤلاء هم الفقراء الذين يعانون من الفقر النسبي ولا يحتاجون الى منحة بقدر ما يحتاجون الى تمويل أيضا هناك شريحة المعاقين وشرائح المرأة وبعض المسنين الذين ينتجون باستخدام موارد ومدخلات

محلية ويحتاجون الى قدر يسير من التمويل لا يجدونه وليس لهم أي طريقة للوصول للبنوك او لأى جهة تساعدهم. مع مراعاة توفر ثقة الذين يتعاونون مع امثال هؤلاء من التجار الكبار اصحاب المواد الخام والمدخلات التي يحتاجها هؤلاء المنتجون.

تعريف التمويل الأصغر :

التمويل الاصغر هو عمليه خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والمدفعيات وتحويل النقود والتامين للفقراء واصحاب الدخول المتدنية في الاسر واصحاب المشروعات الصغيرة ويقدم التمويل الاصغر في الغالب من ثلاثة مصادر رئيسه المؤسسات المالية كالبنوك وخاصه البنوك المحلية والتعاونيات المؤسسات شبه الرسمية مثل الممولين واصحاب المتاجر والمجموعات التي تخدم بعضها البعض يشمل تعريف التمويل المؤسسي خدمات التمويل الاصغر التي تقدم بواسطه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والتي تعتبر مجال عملها الرئيسي هو تقديم الخدمات تهدف عمليات التمويل الاصغر مثل حساب الادخار والقروض الاصغر الى توفير فرص للفقراء للخروج من دائرة الفقر، ويمكن عن طريق التمويل الاصغر لهذه الشرائح ان تضمن ظروفا افضل في مجال التغذية والتعليم والرعاية الصحية والسكن لا سرهم ، حيث ان التمويل الاصغر قام بمساعدة الملايين في الدول النامية ورفع مستويات المعيشة ويتطلب التمويل التقليدي المصرفي ان يقدم المستفيد ضمانات لكى يمنح القرض. بينما ان الناس الاكثر فقرا في العالم لا يملكون هذه



الضمانات، فضلا عن ان البنوك التقليدية في الغالب لا تكون حريصة على منح القروض الصغيرة عندما يكون عائدها اقل من تكلفة اجراء صفقاتها إزاء المعوقات ، فكيف يعمل التمويل الاصغر تستخدم اغلب مؤسسات التمويل الضمانات الاجتماعية

المتمثلة في شكل المجموعات لضمان السداد ، حيث يقوم المستفيدون بأخذ القروض في شكل مجموعات وفى حالة تعثر السداد من قبل احد المستفيدين فإن كل المجموعة ستكون عرضه لإجراءات عقابيه وفى بعض الاحيان يحظرون جميعا من تلقى القروض، ثم يشجع ضغط المجموعة المستفيدين من القروض على دفع القروض بالكامل وفى الزمن المحدد لها مما يؤدى الى نسب سداد عالية وفى حالة الاخفاق تكون الاسباب الرئيسية هي المرض او الكوارث الطبيعية او الازمات غير المتوقعة ان مدة القروض الصغيرة في الغالب مدة قصيرة مقارنه بالمدة التي يقدمها البنك التقليدي وهى في الغالب تتراوح ما بين مدة ست اشهر الى سنه واحدة مع وجود دفعات الاسعار الفائدة تتم اسبوعيا، هذه المدة القصيرة للقروض والدفع الأسبوعي للأقساط تساعد المستفيدين على عدم الدخول في تبعات دفعات كبيرة، ان هذا النوع من الصفقات المشددة التي تركز على الدفعيات الأسبوعية تكون اكثر تكلفه من تكلفة القروض المصرفية التي تقوم بمنح تمويلات كبيرة الى المستفيدين اكثرا ضمانا من الناحية الاقتصادية، تأخذ المؤسسات التمويلية اسعار فائدة تبدو اعلى من ما تتطلبه تغطية تكلفة القروض، ان هذه الفوائد لاتزال اقل بكثير مما يدفعه المستفيدون في قروض الممولين الافراد او ما يدفعه حاملو البطاقات الائتمانية .



وهناك متطلبات و التزامات خاصة بجهات التمويل و المستفيدين .

١- أن لا يخضع التمويل الاستهلاكي الممنوح بناء على ضمانات غير مرتبطة بالاستقطاع الشهري عن الراتب أو المعاشات مثلا مقابل رهن الودائع أو التنازل عن إيرادات أخرى منتظمة .

٢- يجب على جهة التمويل اعتماد إجراءات إدارة مخاطر ملائمة مثل استخدام نماذج تقيم الملاءة و القدرة المالية للمستفيد عند منح أو تجديد التمويل كما يجب اعتماد عند تخصيص حدود ائتمانية مناسبة للمستفيدين .

٣- قبل منح تميل استهلاكي جديد ، يتوجب على جهة التمويل الحصول على طلب من المستفيد من خلال أي من وسائل الاتصال الموثوقة أو من خلال توقيع عقد التمويل ولا يسمح لجهة التمويل رفع الحد الائتماني للمستفيد بدون استلا طلب بذلك من المستفيد ، كما أن أي زيادة أو تعديل في اتفاقية التمويل توجب توقيع عقد تمويل جديد .

٤- يجب على جهة التمويل تعرف الغرض من التمويل الاستهلاكي من المستفيد و توثيقة ويمثل هذا التأكيد جزاء من إقرار المستفيد، وتكون ضمن إقرار مكتوب يوقعه المستفيد، يقر فيه بشكل صريح بأنه قد فهم بشكل تام كل الشروط و الأحكام ، و يؤكد تنفيذ عقد التمويل الاستهلاكي ذات الصلة

٥- لا يسمح لجهة التمويل إعادة بتمويل حسابات التمويل الاستهلاكية إلا لأولئك المستفيدين الذين قاموا بتسديد ٢٠ % على الأقل من حدودهم الأساسية بموجب حساباتهم الائتمانية الاستهلاكية .



٦- يجب على جهة التمويل التي تقوم بإعادة تمويل حسابات المستفيد الائتمانية التقيد التام بمتطلبات الإفصاح إضافة إلى ذلك، يجب تزويد المستفيد بتوزيع للمبلغ المعاد تمويله، يحدد بوضوح مبلغ إعادة التمويل الذم سيقدم في حسابه ، بعد خصم جميع الرسوم و المصاريف التي تم تحديدها و تسوية الرصيد المستحق الأصلي قبل إعادة التمويل .

٧- يجوز للمستفيد إنهاء عقد التمويل ذات الصلة مع جهة التمويل إذا كان لا يوافق على هذا التعديل أو التغير أو التعديل عن طريق إشعار جهة التمويل برغبته في إنهاء عقد التمويل الاستهلاكي في غضوف عشرة أيام بعد استلام الإشعار بالتغيرات المذكورة آنفان عن طريق وسائل اتصال مضمونة، مع مراعاة التعديل الكامل لجميع الأرصدة غير المسددة في حساب المستفيد للتمويل الاستهلاكي. و يجب أن يبلغ الإشعار المذكور آنفان المستفيدين بفتّرة الإنهاء و مدتها عشرة أيام .

الآثار المترتبة على التمويل الاستهلاكي :

بغض النظر عن أشكال التمويل، يؤثر التمويل الاستهلاكي على السلوك الاستهلاكي للفرد ، كما أن له آثار على الاقتصاد الكلي و على المؤسسات التمويلية .

تزداد القوة الشرائية الفورية للمتمول عند اتمام عملية التمويل، ولا بد من سداد الأموال المقترضة في مرحلة لاحقة، مما يجعل الزيادة في القوة الشرائية مؤقتة، وبالتالي لا تتغير بشكل عام القدرة الشرائية للمتمول. كما أنه لا بد من دفع تكلفة

التمويل المتمثلة في مقابل استخدام أموال الغير. هذه التكلفة في الحقيقة ما هي إلا تكلفة الانتفاع باستخدام هذه الأموال. ونظر لقيام المتمول بدفع هذه التكاليف، يترتب على ذلك انخفاض قدرته الشرائية في فترة لاحقة على الرغم من ذلك، فإن استخدام

التمويل يعمل على تحسين مستوى المعيشة بصفة عامة، وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي في المجتمع.

و قد يكون التمويل بهدف مقابلة مصاريف غير متوقعة، مثل العلاج والكوارث أو لسد فجوة الادخار الشخصي. وقد لا يكون التمويل لأسباب طارئة فهنالك متمولون يلجئون للتمويل بغية إشباع الرغبة في الاقتناء، أو التمتع بالسلع ، و ان هذا النوع من التمويل يؤدي إلى إشباع فوري للرغبات إلا أنه قد يتسبب في مشكلات مالية حقيقة مستقبلية ، فبعض المتمولين تصيبهم حالة "نهم الشراء " و عادة ما يقول هؤلاء بالاقتراض بغية الشراء دون تقييم للآثار المترتبة على ذلك ويعتبر هؤلاء المتمولون مغامرون، حيث أنهم يبنون قراراتهم الاستهلاكية على أساس ما يحتمل مما يستلمونه من أموال في المستقبل، فإذا لم تتحقق هذه الأموال فإن المتمول يفقد جزء من استهلاكه آنذاك .

يلجأ المتمول في بعض الأحيان إلى الاقتراض لشراء سلع معمرة رئيسة تتصف بأنها تعطي منافع لعدة سنوات، واستخدام الائتمان يؤدي إلى التمتع الفوري للمتمول بهذه المنافع على الرغم من عدم امتلاكه للقيم الكاملة لهذه السلع و طالما أن القيم المدفوعة تتناسب مع استهلاك السلعة فإن ذلك يجعل المتمول لا يتردد في الاقدام على الاقتراض .



يعتبر نشاط تمويل المستهلكين من النشاطات المهمة للمؤسسات المالية ، إذ أنها تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي وإلى زيادة العمالة، في حالة عدم وجود تشغيل كامل، كما أنه قد يؤدي إلى التضخم في حالة وجود تشغيل كامل للموارد. إضافة إلى ذلك فإن إيرادات تمويل المستهلكين تعتبر

من أهم إيرادات المؤسسات المالية، وذلك للتفاوت الكبير بين فوائد القروض الآمنة نسبي مثل الإقراض بين البنوك وفوائد تمويل المستهلكين ذي المخاطر المرتفعة، حيث قد يصل فرق الفوائد بينهما إلى أكثر من ١٤ % ويرجع السبب في ارتفاع المخاطر في تمويل المستهلكين إلى التأخير في السداد أو التوقف عن الدفع لذا تعمل مؤسسات الإقراض على زيادة علاوة المخاطر ، في حالة تمويل المستهلكين و إلى رفع مخصص الديون المعدومة لمواجهة مخاطر التأخير أو عدم السداد .

أما المبرر الآخر لارتفاع معدلات الفائدة على القروض الاستهلاكية ، فهو انخفاض المرونة السعرية لهذه القروض ، فمن المعروف أن المستهلك يضطر إلى الاقتراض بعد استنفاذ مدخراته ، وكلما زادت حاجته إلى القرض قلت مرونته بالنسبة لتكلفة التمويل. ولتقليل مخاطر الائتمان في تمويل المستهلكين ، سواء كان بالقروض أو بعقود البيوع لأجل، تعمد المؤسسات المصرفية إلى أخذ الضمانات على الديون المترتبة على المستهلكين، ومن أهمها ضمانات الإثبات .



نتائج البحث :

إن النمو الذي شهده التمويل الاستهلاكي في المملكة والدول العربية، له انعكاسات تفيد المقترضين والاقتصاد المحلي . ولعل من الواضح أن هناك عدة استخدامات للتمويل الاستهلاكي، من أهمها القدرة على شراء سلعة لا يتوفر المال اللازم لشرائها حاليا، خاصة إذا كانت تلك السلعة معمرة بحيث يستفيد المستهلك منها فورا، بدلا من الانتظار حتى يتمكن من ادخار المبلغ اللازم للشراء ، فضلا عن تجنب المستهلك لتكاليف استخدام الخدمة مثل شراء السيارة الذي تغني عن استخدام التاكسي ودفع تكاليفه الشهرية. كما أن هنالك بعض المستهلكين الذين يستخدمون تمويل شراء السلع المعمرة، كوسيلة للحصول على السيولة لاستخدامها في أوجه استهلاكية أخرى غير أن هناك جانب سلبي لتزايد التمويل الاستهلاكي، حيث إن استمرار في نمو هذا التمويل بشكل كبير، قد يجعل المستهلكين غير قادرين على الوفاء بعبء خدمة الدين الاستهلاكي مستقبلا .

إن الانفاق الاستهلاكي قد تزايد خلال الأعوام (١٩٩٨ – ٢٠٠٣ م) مقارنة بالدخل و التغيرات في الإنفاق الاستهلاكي، وأقل حده من تلك في الدخل مما ينبئ بأن التغيرات في الدخل لا تماثلها التغيرات في الاستهلاك، ويؤكد وجهة النظر القائلة بعدم قدرة المستهلكين على تعديل السلوك الاستهلاكي عند انخفاض الدخل. كما يمكننا أن نجمل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة إحصائيا فيما يلي:



١- تزايد القروض بغرض شراء سيارة للاستعمال الشخصي أو العائلي، مما يفسر تزايد الطلب على شراء السيارات، وما قد ينتج عنه من ازدحام الطرق وكثرة الحوادث والتلوث البيئي . لذا لابد من تقنين القروض بغرض شراء السيارات ودعم الاتجاهات الأخرى المنتجة .

٢- انخفاض مرونة الطلب الدخلية للتمويل الشخصي (٠,٦٧). وقد يكون ذلك راجع إلى شروط الاقتراض، مما يوضح عدم رغبة المستهلك في الاقتراض، حتى عندما يزداد دخله مما يتطلب ضرورة إعادة النظر في هذه الشروط مما يكفل مصلحة الطرفين .

٣- انخفاض مرونة تكلفة تمويل القروض الشخصية بدرجة كبيرة جدا ويعكس ذلك ارتباط التكلفة بحجم الأموال المقترضة ، مما يتطلب ضرورة زيادة تكلفة التمويل للقروض كبيرة الحجم ، والتي تتجاوز قيمتها متوسط قيمة القرض التقليدي الواحد .

٤- إن الطلب على التمويل بالنسبة لمدة السداد منخفض المرونة مما يعكس ارتفاع تكلفة التمويل عند تمديد مدة السداد، مما يتطلب ضرورة مراجعة الأسس التي تم بناء عليها تقدير المؤسسات المالية لهذا البند .

مما سبق يتضح أن هنالك حاجة لإجراء المزيد من الدراسات التفصيلية ، حول الإنفاق الاستهلاكي وخاصة فيما يتعلق بعبء الدين الاستهلاكي وقدرة المستهلكين على السداد، وخاصة وإننا نعلم الضمانات التي تضعها البنوك والتي تجعل من الائتمان الاستهلاكي ائتمان مقيدا له آثار مختلفة على الاقتصاد المحلي



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
قسم الاقتصاد
١٤٤٢ هـ

المراجع :

١ – خياط محمد نجيب غزالي دالة الطلب على التمويل الاستهلاكي جامعة الملك عبدالعزيز ، الاقتصاد و الإدارة ٢٠٠٦ .

٢ – ضوابط التمويل الاستهلاكي مؤسسة النقد العربي السعودي .

٣ - التمويل الاستهلاكي في المملكة العربية السعودية ،عبدالرحيم عبدالحميد . الساعاتي ، قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد و الإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز جده .

٤ - الأهمية الاقتصادية للتمويل المصرفي في الأردن ، البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.